

بلاغ

لعموم طالبات وطلبة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
في شأن إحداث كلية العلوم القانونية والسياسية وكلية الاقتصاد والتدبير
بدلا عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

عقب صدور المرسوم رقم 2.25.561، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7521 بتاريخ 29 يونيو 2026، شرعت جامعة القاضي عياض في تنزيل ورش إعادة هيكلتها، وذلك بإحداث مؤسستين جامعتين جديدتين بمدينة مراكش عوضا عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وهما :

- كلية العلوم القانونية والسياسية؛

- كلية الاقتصاد والتدبير.

ويندرج هذا الورش ضمن الاستراتيجية الرامية إلى تطوير الجامعة، وتعزيز التخصص الأكاديمي، والارتقاء بالتكوين والبحث العلمي، وترسيخ مبادئ الحكامة والرفع من نجاعة الأداء، بما يمكن الجامعة من الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات التنمية الشاملة والمندجة بأبعادها البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والمجالية.

وسيتم، ابتداءً من الموسم الجامعي 2026-2027، الشروع في الدراسة بالمؤسستين الجديدتين، اللتين ستتوليان ممارسة اختصاصاتهما كاملة في مجالات التكوين والبحث العلمي والحكامة والتدبير الإداري، وفقا للقوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

أما بالنسبة للطالبات والطلبة المسجلين حاليا، فسيتم إعادة تسجيلهم برسم الموسم الجامعي 2026-2027 في نفس المسالك التي يتابعون دراستهم بها، والتي تم توزيعها حسب التخصص بين المؤسستين الجديدتين، مع احتفاظهم بجميع حقوقهم البيداغوجية والإدارية، ودون أن يترتب عن هذه العملية أي تأثير على السير العادي لمسارهم الدراسي.

وفي الختام، تتمنى رئاسة الجامعة لجميع الطالبات والطلبة كامل التوفيق والنجاح في مسارهم الجامعي.

رئاسة جامعة القاضي عياض

